

نظرة عامة

فيما يلي استعراض لوضع الخدمات في الدول العربية وكذلك تحليل لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفرص الاستفادة من الاتفاقية.

أولاً: ماهية تجارة الخدمات

بُذلت العديد من المحاولات للوصول الى تعريف محدد للخدمة من خلال ما تتمتع به من خصائص تميزها عن السلعة، فذهب البعض الى إبراز طبيعتها كونها غير ملموسة وغير مرئية ولا يمكن تخزينها، إلا أنه سرعان ما أتضح عدم دقة هذه التعريفات مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده هذا العصر؛ حيث أصبح من الممكن وجود خدمات مرئية وملموسة كما يمكن تخزينها في بعض الاحيان. لذا تعددت التعريفات لمفهوم الخدمة، إلا أن أهم ما يميز الخدمات هو طبيعتها شديدة التشابك مع كافة القطاعات الإنتاجية الأخرى، وكذلك اختلافها عملية تحرير تجارة السلع عن تجارة الخدمات. حيث يقصد بتحرير التجارة في السلع في المقام الأول تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية فضلاً عن القيود غير الجمركية المفروضة على السلع المختلفة، بينما يقصد بتحرير التجارة في الخدمات السماح للخدمة الأجنبية أو مورد الخدمة الأجنبي بالإنفاذ إلى السوق المحلية فضلاً عن منحة معاملة مماثلة لمعاملة منتج الخدمة الوطني، وفقاً للقواعد التي تحددها الحكومة الوطنية. كما يتسع مفهوم التجارة في الخدمات ليشمل انتقال خدمات بدون انتقال لعناصر الإنتاج.

أسفرت الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (جولة أوجواي 1986-1993) عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس" التي تعد الأولى في الاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال الخدمات، والتي قد أرست الإطار العام للقواعد والالتزامات في مجال تنظيم التجارة في الخدمات، حيث تشمل الاتفاقية ستة أجزاء (النطاق والتعريف، الأحكام والمبادئ العامة، الالتزامات المحددة، التحرير التدريجي،

يُعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو والتنمية، لما يمثله من بنية تحتية مؤثرة على كفاءة كافة الأنشطة الاقتصادية ولما له من أثر في توفير فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعيم تنافسية تلك القطاعات، وإسهامه المباشر في الإنتاج كونه يمثل حلقة هامة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وكذلك استحوذ على حصة كبيرة ومنتامية من الناتج المحلي الاجمالي وذو تأثير كبير على العمالة والاستثمار الاجنبي المباشر. بهذه الصفة يتاح لقطاع الخدمات التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي والانتاجية. لذا فإن تحرير التجارة في الخدمات يخلق بيئة تجارية قوية قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وخلق فرصة مواتية لتعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية.

إدراكاً من الدول العربية لأهمية الخدمات وما قد يمثله تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، فقد سعت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية لإدماج التجارة في الخدمات ضمن المحاور الأساسية في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، وقد نجحت أخيراً في نهاية 2017 في الوصول الى اتفاق عربي في مجال الخدمات وهو "اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية" التي تؤسس إلى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي ومستوى أعمق من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، خاصة في ظل تمتع المنطقة العربية بعوامل القرب الجغرافية، واللغوية، والثقافية وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الهدف وللاستفادة من المزايا التنافسية لعدد من القطاعات الخدمية العربية بما يساعد على نقل الخبرات وزيادة نسب تبادل الخدمات فيما بين الدول العربية.

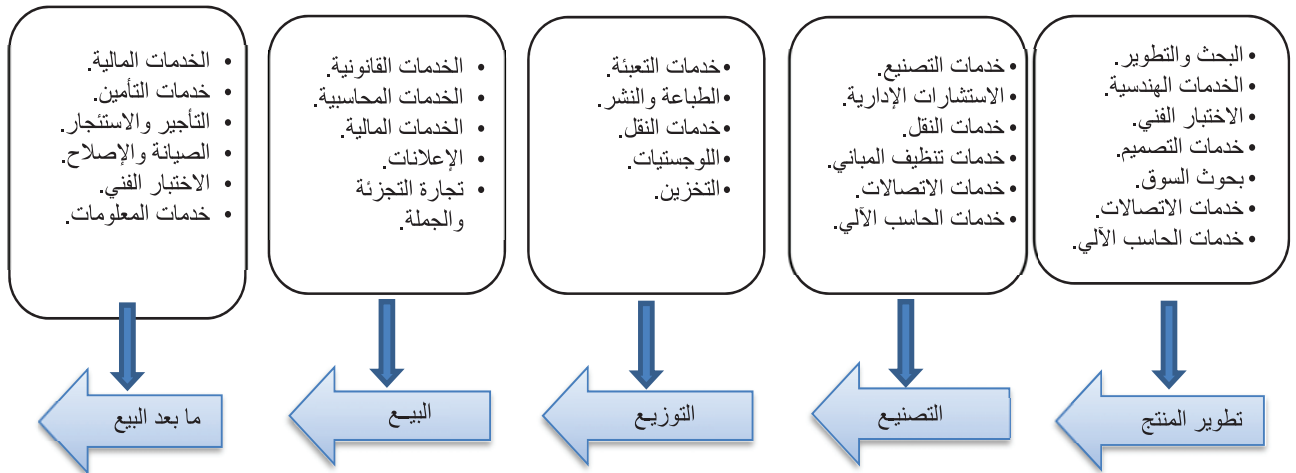
يشمل النمط الثالث لتوريد الخدمة من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة في دولة أخرى وهو مثال لانتقال رؤوس الأموال لإنشاء كيانات اعتبارية لتوريد الخدمات. أما نمط التوريد الرابع فهو الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى دولة أخرى لتوريد الخدمة بها مثل انتقال الطبيب لإجراء جراحة أو انتقال الخباز.

نظراً للتقدم التكنولوجي الهائل في السنوات الأخيرة وتنامي دور سلاسل القيمة العالمية، فقد أصبح للخدمات دوراً بارزاً في المساهمة في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال طريقتين، فيمكن أن يتم تداول الخدمات بصورة مباشرة عبر الحدود، ولكن بدرجة أقل من البضائع. كما تتجسد الخدمات في سلاسل إنتاج السلع بالتالي يتم تداولها بشكل غير مباشر عبر سلاسل التوريد السلعية، فعلى سبيل المثال، فإن الخدمات الهندسية واللوجستية والخدمات المالية التي تمثل جزءاً من إنتاج سيارة سوف يتم تصديرها بشكل غير مباشر عند تصدير تلك السيارة. ويوضح الشكل رقم (1) أمثلة للخدمات في مراحل سلاسل القيمة.

الأحكام المؤسسية، والأحكام الختامية)، وثمانية ملاحق، بالإضافة إلى جداول التزامات الدول الأعضاء التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، وتغطي الاتفاقية 12 قطاعاً رئيسياً منها 166 قطاعاً فرعياً.

ووفقاً لتصنيف لتوريد الخدمة بين الدول أطراف اتفاقية الجاتس فإن ذلك يتم من خلال أربعة أنماط رئيسية وهي: 1. توريد الخدمة عبر الحدود (كالنمط المتعارف عليه في تجارة السلع)، و2. استهلاك الخدمة في الخارج، و3. التواجد التجاري، و4. انتقال الأشخاص الطبيعيين. ويشمل النمط الأول توريد الخدمة عبر الحدود دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة وأمثلة لذلك الخدمات التي تقدم عن طريق شبكة الانترنت مثل التعليم عن بعد. بينما يشمل النمط الثاني انتقال مستهلك الخدمة لاستهلاك الخدمة في دولة أخرى طرف في الاتفاقية، ومثال لذلك انتقال المواطن إلى دولة أخرى بهدف السياحة أو لإجراء فحوصات طبية.

شكل (1) أمثلة للخدمات في مراحل سلاسل القيمة



المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمي 2014.

ثانياً: تطور التجارة في الخدمات

1. تطور التجارة الدولية في الخدمات

أصبح قطاع الخدمات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، وبات يقود الاقتصاد العالمي ويسهم بقوة في دفع عجلة التنمية. تزايد دور قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة نتيجة لسرعة التطور التكنولوجي المصحوب بالثورة المعلوماتية وخاصة في مجال الاتصالات وكذلك النمو في سلاسل القيمة العالمية. يعتبر تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج وزيادة مكون الخدمات في إنتاج السلع، من أهم العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية قطاع الخدمات بشكل عام.

جاءت اتفاقية الجاتس كإحدى أهم إنجازات جولة أورجواي وكأول اتفاقية متعددة الأطراف للتجارة في الخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، والتي تضع القواعد التنظيمية لذلك النوع من التجارة وتغطي كافة قطاعات الخدمات الرئيسية والفرعية القابلة للتجارة، وتكون بذلك مكملية للتجارة الخارجية في السلع. في هذا الإطار، أكدت العديد من الدراسات أن تحرير الخدمات ساهم في زيادة مستويات الناتج في الدول النامية بأكثر من 6 تريليون دولار خلال الفترة (2005-2015) بما عزز جهود التنمية في ظل العلاقات الارتباطية ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى¹.

ارتفعت نسبة مساهمة تجارة الخدمات في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 11.46 في المائة عام 2010 إلى 13 في المائة عام 2017، في مقابل انخفاض حصة التجارة في السلع من الناتج المحلي الإجمالي من 46.64 في المائة إلى 44.45 في المائة عام 2017. وقد نمت مساهمة قطاع الخدمات في اقتصادات الدول عبر السنوات الأخيرة بشكل كبير وملحوظ. وفي سبيل إلقاء الضوء على خريطة التجارة العالمية نستعرض فيما يلي مدى تطور نصيب الخدمات في اقتصادات الدول المتقدمة والبلدان النامية.

ففي الفترة (1980-2015)، زادت حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدى جميع الدول بغض النظر عن مستويات الدخل وكان في مجملها باتجاه الصعود، حيث ارتفعت نسبة التجارة في الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 61 في عام 1980 إلى 76 في المائة في عام 2015 لدى الاقتصادات المتقدمة. فيما ارتفعت النسبة المماثلة على مستوى الدول النامية من 42 في المائة عام 1980 إلى 55 في المائة عام 2015، وفي السنوات الأخيرة استحوذت تجارة الخدمات على حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجموعة العشرين.

كما يساهم قطاع الخدمات في المدخلات الرئيسية لإنتاج جميع السلع بما يتراوح بين 10 إلى 20 في المائة من تكاليف الإنتاج في قطاعي الصناعة والزراعة، ونسبة 20 إلى 25 في المائة من التكاليف في بعض الصناعات مثل الملابس الجاهزة، حيث يعتمد المنتجون في بعض البلدان على الخدمات لتقديم مخرجاتهم للمستخدمين النهائيين².

الجدول (1) حصة التجارة في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2010-2017)

نسبة التجارة في الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي	نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي	نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي	السنة
11.46	46.64	58.1	2010
11.75	50.23	61.98	2011
11.85	49.64	61.49	2012
12.22	49.23	61.45	2013
12.74	48.06	60.8	2014
12.92	44.6	57.52	2015
12.83	42.66	55.49	2016
12.97	44.45	57.42	2017

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي

للحصول على التقنية والتكنولوجيا والتعرف على أفضل الممارسات في مختلف القطاعات. ففي عام 2017 شكلت حصة قطاع الخدمات نحو 60 في المائة من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي أي الثلثين والذي يبلغ 15 تريليون دولار، ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على أهمية قطاع الخدمات في مجال الاستثمار عبر الحدود³.

2. تطور مساهمة قطاع الخدمات في اقتصادات الدول العربية

تحتل التجارة في الخدمات موقعاً متقدماً في التجارة الخارجية والبيئية للدول النامية وعدد كبير من الدول العربية. تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تحرير الخدمات أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية من تحرير تجارة السلع، في ظل النمو المتسارع لتجارة الخدمات. وقد زادت حصة البلدان النامية في صادرات الخدمات العالمية من 12 في المائة في عام 1980 إلى 21 في المائة عام 2016.

كما زادت حصة صادرات الخدمات من مجموع صادرات السلع والخدمات من 14 في المائة في عام 2005 إلى 17 في المائة في الدول النامية في عام 2016، بينما تأرجحت واردات الخدمات بين الزيادة والهبوط ولكنها اتخذت اتجاه الصعود في السنوات الأخيرة للدول النامية.

فيما يتعلق بالدول العربية، يبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي في الدول العربية 34.9 في المائة عام 2018، بقيمة 617.8 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ 2681.9 مليار دولار لنفس العام.

تقل هذه المساهمة في بعض الدول لتصل لأدنى مستوياتها في كل من الجزائر والسودان بنسب 18.0 و19.8 في المائة على التوالي، وترتفع لتسجل أعلى مستوياتها في بعض الدول مثل لبنان والبحرين بنسبة 53.6 و41.7 في المائة على التوالي. الجدير بالذكر أن هذه النسب في مجملها في تزايد مستمر نتيجة الاستجابة إلى التطور التكنولوجي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية.

من جانب آخر، بلغت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل على مستوى الدول العربية حوالي 54.9 في المائة. ويُعد قطاع الخدمات أكبر مشغل للعمالة في الدول العربية وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، خاصةً في ظل تحول الاقتصادات الصناعية إلى الخدمات.

حققت التجارة الدولية للخدمات نمواً في صادرات الخدمات التجارية بنسبة 8 في المائة في عام 2017، حيث بلغت 5.28 تريليون دولار أمريكي، أي ثلث قيمة صادرات السلع، وكان هذا هو عام الانتعاش بعد عامين من تباطؤ النمو نسبياً بين عامي 2014 و2016، وفاق النمو في صادرات الخدمات تقريباً نمو صادرات السلع المصنعة، فيما يقدر مواصلتها النمو بنسبة 9.5 في المائة لعام 2018 وفق بيانات الأونكتاد.

تمثل نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في إجمالي التجارة العالمية بحوالي 23 في المائة، وبالرغم من أن التجارة السلعية تمثل النسبة الأكبر، إلا أن تجارة الخدمات توفر العديد من المدخلات الوسيطة، التي يتم تجميعها في قطاع السلع. كما أنها تلعب دوراً محورياً في تنسيق العمليات الإنتاجية المركزية داخل عملية التصنيع ذاتها، وإذا أخذنا تلك المؤشرات في الحسبان، فسند أن الخدمات مسؤولة عن ثلثي إجمالي نمو الإنتاجية في البلدان النامية، ورافد رئيس للتنوع الاقتصادي.

كما أن قطاع الخدمات يعد من القطاعات التي تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل ومن ثم الحد من البطالة. حيث أدى تحول الاقتصادات الصناعية إلى اقتصادات تعتمد على الخدمات إلى تراجع نسبة العمالة في الصناعة التحويلية.

مع النمو المستمر لقطاع الخدمات، استحوذ القطاع في السنوات الأخيرة على ما نحو ثلثي القوى العاملة عالمياً بما يقرب من نسبة 60 في المائة في ظل قدرة القطاع على خلق فرص العمل مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة وأيضاً نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل. كما أصبح قطاع الخدمات أكبر مزود للإناث بفرص العمل، حيث استوعب ما يزيد عن نسبة 50 بالمائة من القوى العاملة النسائية في عام 2016 مقارنة 41 في المائة عام 2000.

كما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقاً بقطاع الخدمات، فهو محور أساسي لمقدمي الخدمات الأجنبية للمنافسة في السوق المحلية وممر هام

(3) تقرير الأسكوا، "تقييم التكامل الاقتصادي العربي- التجارة في الخدمات محرك النمو والتنمية".

من حيث مساهمة القطاع في التجارة الخارجية، فقد بلغت القيمة الاجمالية للتجارة الدولية في الخدمات 5512 مليار دولار عام 2018 بنسبة قدرها 7.0 بالمائة مقابل المستوى المسجل عام 2017.

على مستوى الدول العربية، شهدت مساهمة قطاع الخدمات في التجارة الخارجية، تزايداً مستمراً لتصل إلى نحو 512 مليون دولار أمريكي عام 2017، بحيث أصبحت تستحوذ على حوالي 22.5 في المائة من التجارة الخارجية للدول العربية.

من حيث مساهمة القطاع في التجارة الخارجية للدول العربية، فبالنظر إلى نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العربي، يتضح أن تلك النسبة في تزايد مستمر باستثناء الفترة من 2011 إلى 2013 التي شهدت العديد من الأحداث التي أثرت على أداء بعض القطاعات الخدمية في الدول العربية، الجدول (3).

الجدول (3): نسبة التجارة في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العربي (2010-2017)

نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة تجارة الخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي	السنة
88.69	76.15	17.07	2010
92.35	81.45	14.86	2011
94.28	83.3	14.15	2012
94.33	82.13	14.24	2013
93.14	76.53	15.99	2014
88.85	69.19	17.1	2015
82.67	64.39	16.53	2016
84.94	68.43	17.89	2017

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

يُشار إلى الاتجاه المتصاعد لمساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من سنة إلى أخرى رغم تباين مستويات النمو من دولة إلى أخرى، وذلك يرجع إلى اختلاف مستويات تطور قطاع الخدمات بين الدول.

على مستوى الدول العربية فرادي، ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في التجارة الخارجية لبعض الدول العربية مثل لبنان والبحرين لتتجاوز 50 بالمائة، فيما تسجل أدنى مستوياتها في الجمهورية السودانية بنحو 2.58 بالمائة.

ويساهم القطاع بجانب مهم من التشغيل في أغلب الدول العربية حيث يمتاز بارتفاع القيمة المضافة فيه لاعتماده بدرجة كبيرة على الموارد البشرية وأنه يزخر بالفرص في جميع مكوناته وكون التحديات الماثلة أمامه قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتمثل نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل في لبنان 78.3 في المئة والذي قد يرجع إلى تطور قطاع الخدمات المالية والسياحية، كما يصل إلى 73.6 في المائة في السعودية خاصة في ظل نشاط عدد من القطاعات الخدمية الذي يُعد من القطاعات كثيفة العمالة، و68.1 في المئة في الأردن، و64.3 في المئة في البحرين، و55.9 في المئة في المغرب والتي تركزت بشكل كبير في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة، و51.1 في المئة في مصر. لذا نجد أن الخدمات تتمتع بنسب مرتفعة مقارنة بالتغيرات في حصة العمالة الصناعية، ومن هنا نرصد أهمية قطاع الخدمات ومساهمته في عملية النمو والتنمية في البلدان العربية.

جدول (2): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل في الدول العربية (2018)

الدولة	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل (%)
الأردن	37.4	68.1
الإمارات	30.6	58.5
البحرين	41.7	64.3
تونس	37	37.5
الجزائر	18	29.8
السعودية	51	73.6
السودان	19.8	40
العراق	23.6	75.8
عُمان	31.1	31.8
فلسطين	35.2	62.3
قطر	25.4	44.1
القمر	53.8	30.1
الكويت	32.9	72.3
لبنان	53.6	78.3
لبنيا	51.3	70.8
مصر	26.8	51.1
المغرب	34.1	55.9
موريتانيا	47	52.00
اليمن	31.1	47.7

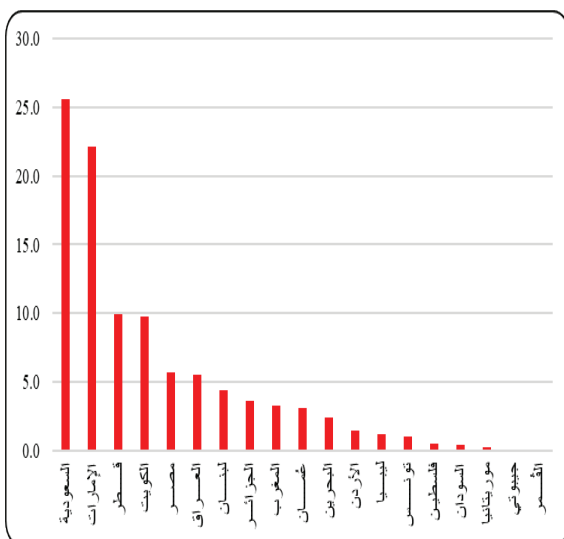
المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

من جانب الواردات الخدمية العربية، احتلت السعودية المرتبة الأولى كمستورد عربي للخدمات خلال عام 2018 بقيمة 83,8 مليون دولار وبحصة بلغت 26 في المائة، تلتها الإمارات بقيمة 72,4 مليون دولار وبحصة بلغت 22 في المائة، ثم الكويت بقيمة 31.8 مليون دولار وبحصة بلغت 9.7 في المائة.

حلت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2018 بقيمة 144,2 مليون دولار من إجمالي قيمة 540.4 مليون دولار إجمالي قيمة تجارة الخدمات في الدول العربية بنسبة 26.7 في المائة من الإجمالي، وتليها السعودية بقيمة 103.5 مليون دولار وبنسبة 19.2 في المائة، ثم تأتي قطر بقيمة 50.8 مليون دولار بنسبة 9.4 في المائة، ويليهما مصر بقيمة 42,3 مليون دولار وبنسبة 7.8 في المائة، والكويت بقيمة 39.3 مليون دولار وبنسبة 7.3 في المائة.

تحتل العديد من الدول العربية مرتبة مُتقدمة على مستوى العالم في صادرات الخدمات التجارية، حيث تحتل الإمارات المركز 12 على مستوى العالم بحصة 1.32 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية وتحتل ستة دول عربية مكانة ضمن أعلى 30 دولة مُصدرة للخدمات حول العالم، الجدول (4)، كما تحتل 11 دولة عربية مرتبة ضمن أعلى 60 دولة مُصدرة للخدمات.

الشكل (3): نسبة مساهمة مدفوعات إجمالي تجارة الخدمات إلى إجمالي الدول العربية (2018)

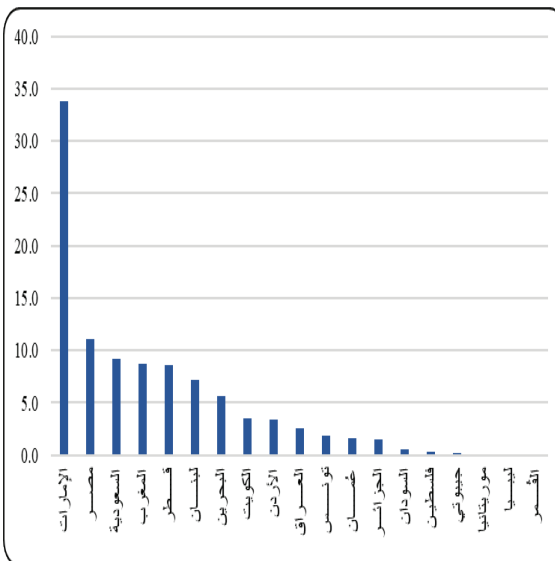


المصدر: الملحق (10/8) (أ).

ارتفعت الصادرات العربية من الخدمات عام 2018 لتصل إلى 213 مليون دولار مقارنة مع حوالي 202 مليون دولار عام 2017. أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت 327 مليون دولار عام 2018 مقارنة مع حوالي 312 مليون دولار عام 2018 .

احتلت السعودية والإمارات والعراق وقطر قائمة أعلى الدول نمواً في صادراتها الخدمية خلال السنوات الأخيرة. كما احتلت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مُصدر عربي للخدمات التجارية خلال عام 2018 بقيمة 71,9 مليون دولار وبحصة بلغت 34 في المائة، تليها مصر بقيمة 23,6 مليون دولار، ثم السعودية بقيمة 19.7 مليون دولار، ثم قطر بقيمة 18.3 مليون دولار، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة مساهمة متحصلات إجمالي تجارة الخدمات إلى إجمالي الدول العربية (2018)



المصدر: الملحق (10/8) (أ).

جدول (5):

مرتبة بعض البلدان العربية في واردات السلع والخدمات

واردات السلع	واردات الخدمات التجارية	
12	11	الإمارات
22	15	السعودية
43	22	قطر
42	24	الكويت
29	32	مصر
50	33	لبنان
38	39	العراق
34	40	الجزائر
45	42	عمان
37	46	المغرب
70	49	البحرين
51	56	الأردن
48	71	تونس
64	73	ليبيا
87	95	السودان
83	125	اليمن

ثالثاً: الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

إن تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية سيحقق طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، فهو محور ارتكاز لأي تكامل اقتصادي أياً كانت درجته. يأتي إدماج التجارة في الخدمات ضمن مجالات التفاوض إدراكاً من الدول العربية لأهمية الاستراتيجية لتجارة الخدمات، وخطوة نحو تعميق مستوى التكامل الاقتصادي العربي مدفوعاً برغبة الدول العربية في تحقيق تكامل اقتصادي قوي قادر على الاستفادة من موارده وله القدرة على الدفاع عن مصالحه أمام العالم الخارجي. يعزز ذلك تمتع المنطقة العربية بعوامل القرب الجغرافية، واللغوية، والثقافية وغيرها من العوامل التي تساعد بشكل ايجابي على تهيئة مناخ ايجابي أكثر موائمة لتنمية التجارة في العديد من قطاعات الخدمات ومن بينها الخدمات المهنية، والتعليمية، والصحية وغيرها من القطاعات الأساسية كالخدمات المالية، والاتصالات وغيرها.

الجدير بالذكر أن هناك عدد من الدول العربية تحتل مرتبة أعلى في نصيبها من الصادرات العالمية للخدمات التجارية مقارنة بنصيبها من صادرات السلع مثل مصر التي تحتل المركز 25 في صادرات الخدمات مقارنة بالمركز 45 في صادرات السلع. كذا هو الحال في كل من قطر والمغرب ولبنان والبحرين والأردن والسودان.

كذلك، تحتل أغلب الدول العربية مرتبة مرتفعة أيضاً في واردات الخدمات التجارية عالمياً مثل الإمارات والسعودية وقطر والكويت ومصر، ويبلغ نصيب الإمارات 1.66 في المائة من إجمالي الواردات العالمية، كما يبلغ نصيب السعودية 1.05 في المائة من إجمالي الواردات العالمية. وتحتل 12 دولة عربية مرتبة ضمن أعلى 60 دولة مستوردة للخدمات التجارية. وكما تم الإشارة سابقاً فإن أغلب القطاعات الخدمية تعد مدخلات إنتاج لكافة الأنشطة الاقتصادية بالدولة كما أن استيراد الخدمات غالباً ما يكون بنسب مشاركة مع الخدمات الوطنية وهو ما ينعكس بصورة ايجابية على كفاءة الانتاج والنمو الاقتصادي.

جدول (4)

مرتبة بعض البلدان العربية في صادرات السلع والخدمات

صادرات السلع	صادرات الخدمات التجارية	
10	12	الإمارات
45	25	مصر
27	26	قطر
17	27	السعودية
46	28	المغرب
89	29	لبنان
49	36	البحرين
71	47	الأردن
34	51	العراق
31	54	الكويت
43	59	عمان
53	68	تونس
40	70	الجزائر
95	85	السودان
128	145	اليمن
52	158	ليبيا

التزاماتها النهائية وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان - سلطنة عُمان - دولة قطر - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية اليمنية)، وذلك بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 99. وقد صدر قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 102 بتوصيف الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية أنها اتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتلا ذلك قبول عرض دولة الكويت للانضمام إلى الاتفاقية ليلبغ عدد الدول المنضمة لها إحدى عشرة (ملحق 1)، وما زالت الدول العربية الأخرى تسعى للانضمام إلى الاتفاقية بعد استيفاء جداول التزاماتها.

من المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2019، وذلك بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق ثلاثة دول عربية عليها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد أودعت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وثائق التصديق على الاتفاقية لدى الأمانة العامة، كما أن المملكة الأردنية الهاشمية في سبيل إنهاء إجراءات الإيداع.

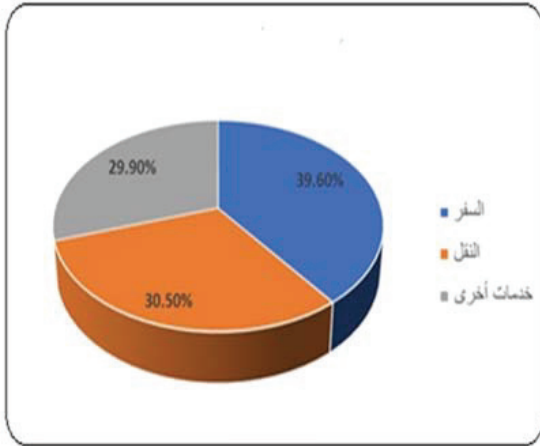
تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثين مادة تتشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل اتفاقية الجاتس، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق سهولة انسياب الخدمات وموردي الخدمات بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاق دون عقبات مُقيدة للتجارة وفي ظل قواعد ومبادئ محددة وذلك من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال جولات متتالية من المفاوضات. وقد أخذت الاتفاقية العربية بأسلوب القائمة الإيجابية لجدولة الالتزامات المحددة لكل دولة، كما هو الحال باتفاقية الجاتس، حيث يتم تدوين القطاعات الخدمية الأساسية والفرعية التي ترغب الدول في تحريرها أمام الموردين من الدول العربية أعضاء الاتفاقية لتوريد الخدمة داخل أراضيها مع جدولة شروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية التي ترغب الدول في الإبقاء عليها وفقاً للمادتين 21 و22 من الاتفاقية العربية ذلك فيما

بدأت المفاوضات بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة في الخدمات رسمياً في مطلع عام 2001 بعد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإدماج التجارة في الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك توافقاً مع الالتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وفقاً لما سمحت به المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس). وقد بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، وقد تم في عام 2003، اعتماد الإطار العام للاتفاقية التي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر.

وأقرت الدول العربية المبادئ التوجيهية لكيفية سير المفاوضات. ووفقاً لطبيعة اتفاقيات التجارة في الخدمات، فإنه لا يتم التصديق عليها إلا بعد إقرار الالتزامات المحددة التي تقدمها كل دولة عضو بالاتفاقية والتي تصبح جزء من الاتفاقية، وقد تم التفاوض على جداول التزامات الدول طبقاً للخطوط التوجيهية. وقد اتخذت المفاوضات منهجية العرض والطلب وبدأت عملية المفاوضات بقيام الدول العربية الراغبة في المشاركة في المفاوضات بتقديم جداول التزاماتها المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية كعروض أولية وكأساس للتفاوض. يلي ذلك قيام الدول بشكل ثنائي بتقديم طلباتها إلى الدول الأخرى لتحرير القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية لديها. يعقب ذلك دراسة الدول لتلك الطلبات ووضع السوق المحلي والتشريعات المنظمة للقطاعات الخدمية التي سوف تنعكس في الالتزامات التي ستقدمها الدول في إطار العروض المحسنة والمعدلة والعروض النهائية، ذلك على أن تعكس العروض النهائية للدول مستوى لتحرير قطاعات الخدمية أعلى من مستويات التحرير المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

هنا تجدر الإشارة إلى استمرار المفاوضات لسنوات طويلة، تم خلالها محاولات عديدة لدفع مسيرة المفاوضات من خلال المبادرات والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى أن تم النجاح في إنهاء التفاوض واختتام جولة المفاوضات في فبراير 2017 بتقديم عشرة دول عربية جداول

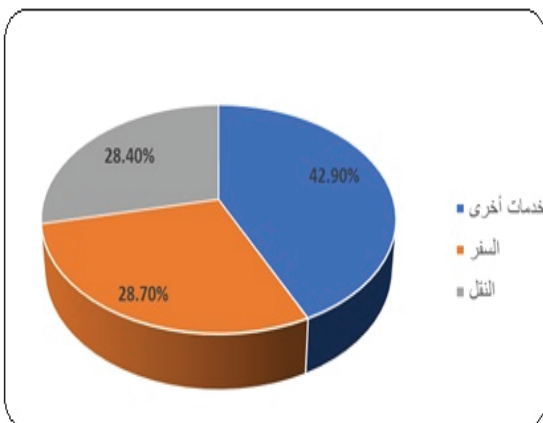
الشكل (4): هيكل صادرات الخدمات في الدول العربية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

فيما يتعلق بهيكل واردات الخدمات، تستأثر الخدمات الأخرى بنسبة 42.9 بالمائة بينما تتساوى نسبة قطاع السفر 28.7 والنقل بما يساوي 28.4 بالمائة لكل منهما كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل (5): هيكل واردات الدول العربية في الخدمات



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

يتعلق بالأربعة أنماط لتوريد الخدمة الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية، على غرار ما ورد في اتفاقية الجاتس وبشكل يعكس مرونة الاتفاقية في جدول الالتزامات والتحرير وفقاً للسياسات الوطنية لكل دولة.

تحكم قواعد تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تسوية المنازعات التي تنشأ في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

كما أضيفت مادة بشأن تطبيق أحكام ومبادئ المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها. وتضمنت المادة الخامسة والثلاثون الملاحق وجدول الالتزامات التي يتفق عليها كجزء من الاتفاقية، ووفقاً للمادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية تجري دورياً جولات مفاوضات بهدف رفع مستوى التحرير تدريجياً، ذلك على أن يراعى في عملية التحرير أهداف السياسات الوطنية والمستويات التنموية في مختلف الدول الأطراف، سواء على صعيد قطاع الخدمات الإجمالي أو على صعيد القطاعات الخدماتية الفرعية.

رابعاً: هيكل التجارة في الخدمات في الدول العربية

على الرغم من تشابه الهياكل الإنتاجية والتصديرية للخدمات بين الدول العربية إلا أن طبيعة الخدمات تتميز بتنوع قطاعاتها وأشكال توريد الخدمة بما يجعلها عنصراً رئيساً في كافة العمليات الإنتاجية سواء الخدمية أو السلعية، وبالتالي فإن هناك العديد من الفرص المتاحة للتجارة البينية خاصة في ظل تشابه اللغة والثقافة، وهو الأمر الذي يجعل من الضروري على الدول العربية الاستفادة من تحفيز التجارة البينية للخدمات فيما بينها كأداة لرفع معدلات النمو وخطوة لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي.

أما بالنسبة لهيكل تجارة الخدمات للدول العربية، ففي جانب الصادرات، وكما هو موضح في الشكل (4)، تأتي خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 39.6 في المائة من صادرات الدول العربية، يليها قطاع النقل بنسبة 30.5 في المائة، ثم الخدمات الأخرى بنسبة 29 في المائة كما هو موضح في الشكل التالي:

يوضح الجدول (7) الميزة النسبية الظاهرة في تصدير الخدمات لمجموعة من الدول العربية في عام 2016 وتوضح الأرقام أن العديد من الدول العربية لها ميزة نسبية في تصدير مختلف الخدمات. ومما لا شك فيه أن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية سوف تزيد من مجالات الاستفادة في هذا الصدد سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتجارة أو بجذب الاستثمارات الأجنبية وتفتح آفاق جديدة للتعاون العربي كانت تعيقها الحواجز التجارية.

وبمزيد من التحليل للقطاعات ذات التنافسية العالية نجد أن بعض البلدان العربية تتمتع بصفة عامة بمميزات نسبية في قطاعات الخدمات السياحية والسفر، والتشييد والهندسة، والبعض الآخر في الخدمات المالية (المصارف وسوق المال، والتأمين). كما أن مجموعة أخرى من الدول العربية لديها قدرات في الخدمات التعليمية والصحية، وغيرها من مجالات الخدمات الأخرى، وقد أثبتت الدول العربية وجودها على الساحة الدولية والاقليمية كمصدر قوي وكفء للعديد من الخدمات (مثل النقل والسياحة والانشاءات والاتصالات) على عكس السلع التي لم تحقق فيها الدول العربية نفس النجاح، بل أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العربية التي أضحت منافسة على الصعيد العالمي. ومن هنا تأتي أهمية الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات والتي من شأنها أن تساعد الدول العربية بمؤسساتها التجارية على تحقيق المزيد من فرص نفاذ أفضل لصادراتها على الصعيد العربي.

فيما يلي نقلي الضوء على بعض القطاعات ذات التنافسية العالية في الدول العربية

- **قطاع خدمات النقل**، إن امتداد الدول العربية بين ثلاث قارات يشكل فرصة لامتداد سلاسل القيمة العالمية، وذات تأثير على استخدام مدخلات التجارة. بناءً عليه، فإن البنية التحتية للنقل لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وهذا ما تم طرحه في دراسة⁽⁴⁾ رصدت الأثر الايجابي لخدمات النقل على أسواق المنتجات والخدمات. حيث يحتل النقل 30.1 في المائة من المتحصلات و26 في المائة من المدفوعات.

ويوضح هيكل تجارة الدول العربية المكانة المرتفعة لقطاعي السياحة والنقل حيث يحتل القطاعين النسبة الأكبر من صادرات وواردات الدول العربية. ومن المهم تنويع هيكل التجارة للدول العربية من خلال تعزيز القدرة التنافسية لبقية القطاعات الخدمية وتجارتها لتحقيق المزيد من الاستقرار لاقتصادات الدول العربية حيث يتأثر قطاع السياحة بالصدمات الخارجية. كما أن تعزيز القطاعات الأخرى يعزز من مساهمة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

القطاعات ذات التنافسية العالية

يتميز قطاع الخدمات بوجود علاقات تشابكية بين كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تشكل أغلب القطاعات الخدمية مدخلات هامة ضرورية لدعم تنافسية القطاعات الخدمية الأخرى بل وكافة الأنشطة الاقتصادية. وتلعب دوراً محورياً في سلاسل القيمة، حيث أظهرت بعض الدراسات أن القطاعات الخدمية التي تسهم في إنتاج رغيف الخبز تصل إلى ما يقرب من 72 بالمائة من إجمالي تكلفته. أي أن مساهمة قطاع الخدمات لا تنحصر على الصناعات مرتفعة المكون التكنولوجي، ومن ثم فإن تقديم هذه الخدمات يؤثر في القدرة التنافسية للمنتجات سواء داخل الأسواق المحلية أو العالمية. من ناحية أخرى يجب النظر إلى عملية استيراد الخدمات كأداة هامة لتعزيز كفاءة الاقتصاد ولدعم تنافسية القطاعات. فمثلاً استيراد خدمات مالية ذات كفاءة عالية يساهم في إتاحة فرص تمويل المشروعات الاقتصادية ونقل الخبرات الدولية، وكذا فإن جذب الاستثمارات إلى أي دولة يتوقف إلى حد ما على توافر خدمات اتصالات وخدمات محاسبية وقانونية قادرة على تعزيز أعمال الشركات.

بالنظر إلى قطاعات الخدمات في الدول العربية نجد أنها تتميز بالعديد من الخصائص التي جعلت قطاع الخدمات أداة وعنصر أساسي في استراتيجيات التنمية في مختلف الدول العربية بالرغم من تباين مستويات وهيكل الانتاج في الدول العربية.

(4) calderon,moral- benito and serven,2015

من أن السياحة تعد من الخدمات الأساسية التي تصدرها الدول العربية وتتمتع أغلب الدول العربية بميزة نسبية في تصدير خدمات السفر وكذا الخدمات الترفيهية، إلا أن السياحة العربية البينية لا تعكس الامكانيات العربية وتتسم بالضعف مقارنة بما تجذبه من السياحة الأجنبية. تقدر السياحة البينية بنحو 42 في المائة من إجمالي السياحة القادمة إلى إجمالي الدول العربية وفقاً لبيانات الاستراتيجية العربية للسياحة مقارنة بنحو 78 في المائة لنسبة السياحة البينية في أوروبا وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية. ومن المهم الترويج للسياحة العربية، مع إمكانية دعم تكامل الدول العربية من خلال تعاون الجهات المعنية بقطاع السياحة في الدول العربية لإعداد برامج سياحية مشتركة تشمل زيارات ممتدة لأكثر من دولة عربية، وتسهيل إجراءات استخراج تأشيرات السياحة للمواطنين العرب، ودراسة إمكانية إعفاء مواطني الدول العربية من تأشيرات الدخول وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل أو التوافق على منح تأشيرات الدخول في المطار.

قطاع الانشاءات والخدمات الهندسية - المتصلة من القطاعات ذات التنافسية العالية والتي لها دوراً هاماً في تجارة الخدمات والنمو الاقتصادي للدول النامية ومن بينها الدول العربية. بالرغم من الدور الرئيس لشركات الدول المتقدمة في تقديم هذه الخدمات في الأسواق العالمية، إلا أن هناك مجالاً لمساهمة الدول النامية في هذا القطاع الخدمي الذي يعتبر قاطرة هامة للتنمية والتقدم الاقتصادي حيث تمتلك الدول النامية بعض العوامل الرئيسة لتقديم هذه الخدمات. كما يتميز قطاع التشييد والبناء في الدول العربية عن باقي قطاعات الخدمات التجارية الأخرى بأنه الأكثر تنظيماً خاصة مع وجود اتحاد المقاولين العرب،

- يوضح الجدول رقم (6) تمتع غالبية الدول العربية بميزة نسبية لتصدير خدمات النقل خاصة في كل من مصر لتصل إلى 3.51، تليها قطر بما يساوي 2.98، والإمارات بحوالي 2.25، وعمان وليبيا، وكذا هو الحال ولكن بنسبة أقل في كل من تونس السعودية والكويت والجزائر والأردن، وهو ما يعكس إمكانية تعزيز ربط الدول العربية بشبكة نقل إقليمية عربية بما سينعكس على دعم التجارة العربية البينية في السلع.

- من المهم أن تتكاتف الدول العربية لإنشاء مشروعات جديدة للنقل والمواني وشبكة للطرق والسكك الحديدية تهدف إلى انشاء محاور أساسية لربط الدول العربية من خلال النقل متعدد الوسائط، وإعداد خطة لصيانة شبكات النقل وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء خطوط نقل بضائع بالسكك الحديدية وتطوير وتحديث مشاريع النقل الجماعي.

- **قطاع النقل البحري** ينقل 80 بالمائة من حجم التجارة العالمية ويعتبر ركيزة أساسية لتعزيز التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. بالرغم من الطبيعية الجغرافية للدول العربية ومن تمتع عدد من الدول العربية بميزة نسبية في التصدير، إلا أن ارتباط الدول العربية يعد ضعيفاً بالرغم من تحرير هذا القطاع بشكل كبير، وذلك نظراً للسياسات واللوائح التنظيمية التقييدية التي تفرضها الدول العربية على الخدمات البحرية المساعدة.

- **قطاع النقل الجوي** يعاني هذا القطاع من الكثير من الاجراءات الحمائية لمصلحة حماية الشركات الوطنية مقارنة بالمتوسط العالمي، وتختلف الدول العربية في طبيعة القيود المفروضة على هذا القطاع ولكنها تتفق في وضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.

- **قطاع خدمات السياحة والسفر.** احتلت صادرات السياحة 43.5 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات التجارية للعالم في عام 2017⁵، حيث يحتل بند السفر 38.6 في المائة من المتحصلات الخدمية و24.5 بالمائة من المدفوعات، وبالرغم

(5) WTO World Trade Statistics Report, 2018

قطاع الخدمات المالية هو قطاع يسهل المعاملات ويحشد المدخرات ويوجه الاستثمار والائتمان للشركات، ورغم التقدم الذي شهده في الأعوام الأخيرة إلا أنه مازال يعتبر من القطاعات الأكثر حمائية في الدول العربية إذا ما قورن بالدول الأخرى ذات الدخل المقارب وإن كان هذا مقبولاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث أن كثيراً من الدول اتخذت اجراءات احترازية لضمان سلامة جهازها المالي. ولكن يجب إعادة النظر في هذا الاتجاه من قبل الدول العربية إذ أن عدم كفاءة القطاع البنكي من شأنه رفع تكلفة الاقتراض وهو ما يؤثر بالسلب على تنشيط الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المرتبطة. كما أن تكلفة دعم البنوك الحكومية غير الكفاء غالباً ما تقع على كاهل دافعي الضرائب وتؤثر سلباً على عملية النمو والرفاهية.

يشير مؤشر الميزة النسبية إلى تمتع لبنان والجزائر بميزة تنافسية في قطاع الخدمات المالية، وهو ما يعكس أهمية دعم القطاع على المستوى العربي والاستفادة من خبرات الدول ذات الميزة النسبية المرتفعة.

قطاع الاتصالات شهد الكثير من الاجراءات التحررية واختفت تقريباً الاحتكارات الحكومية وإن كانت الشركات الجديدة تواجه الكثير من العوائق الحكومية والتي غالباً ما تحمي الشركات العاملة بالفعل ويحتاج القطاع إلى استثمارات هائلة للبنية التحتية وكفاءة تشغيل مرتفعة. وجزير بالذكر أن المزايا المتوقعة من التحرير لها آثار ايجابية عديدة على الرفاهة الاقتصادية.

الخدمات المهنية واستشارات الإدارة. يعد قطاع الخدمات المهنية من أكثر القطاعات تقييداً في الدول العربية، ولا تتمتع غالبية الدول العربية بميزة نسبية لتصدير تلك الخدمات للعالم ويظهر ذلك بوضوح في القيم الواردة في جدول (6).

كما يتميز قطاع التشييد والبناء في الدول العربية عن باقي قطاعات الخدمات التجارية الأخرى بأنه الأكثر تنظيماً خاصةً مع وجود اتحاد المقاولين العرب، حيث يقوم بنشاط ملحوظ في تنسيق وتنظيم امكانات عمل ونشاط الشركات بين الدول العربية، ومن الأهمية أن يمتد نشاط هذا الاتحاد لتطوير الخدمة الالكترونية للشركات للتعرف على فرص نشاط التشييد والطلب عليه في كافة الدول العربية وكذا في الأسواق العالمية خاصةً في الدول النامية، وتشجيع وتبني الوسائل التي تسمح بإقامة شركات عربية قوية في المجال تستفيد من عوامل إنتاج خدمة التشييد التي تتوافر لدى بعض الدول العربية.

وتتميز الدول العربية بتزايد الطلب على خدمات الانشاءات، وأوضحت الأرقام الخاصة بالدول العربية أن عدداً كبيراً منها ينمو بمستوى أعلى من المعدل العالمي. حيث تسجل شركات القطاع نمواً يفوق 5.41 في المائة في تونس، تليها الجزائر بنحو 3.53 في المائة، والعراق 2.47 في المائة، والامارات 2.12 في المائة، والمغرب 2 في المائة، وفي مصر 1.84 في المائة.

على الجانب الآخر تملك بعض الدول العربية امكانات في عوامل الانتاج لخدمة التشييد والخدمات الهندسية، فبعض الدول العربية تملك الاخصائين والفنيين والعمالة والتي تعتبر عاملاً مهماً في تقديم الخدمة (يحتاج الأمر إلى التدريب المستمر خاصةً في مجال التكنولوجيا الحديثة)، وبعض الدول العربية لديها امكانات التمويل لتقديم الخدمة حيث تحتاج إلى مستوى عال من التمويل خصوصاً للمشروعات الكبيرة ومنها انشاءات البنية الأساسية. ويحتاج الأمر إلى تنسيق الجهود لتتضافر هذه العوامل. يعكس مؤشر الميزة النسبية للدول العربية، أهمية الكثير من الدول العربية في تصدير خدمات التشييد والبناء، ولا بد من الاستفادة من ذلك عن طريق إنشاء الشركات والمشروعات العربية المشتركة برؤوس أموال مرتفعة لتكون قادرة على دعم المشروعات التنموية بالدول العربية وتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وهو ما يبرز ضرورة وجود قاعدة بيانات للشركات المتخصصة، وكذلك بيانات موحدة متكاملة للمشاريع التي نفذت على مستوى الدول العربية والتي يجري العمل فيها حالياً لتستفيد منها الشركات العاملة في مجال التشييد والبناء.

قطاع التجارة الداخلية والتوزيع ما زال يعاني من الكثير من الإجراءات الحمائية ذات التأثير السلبي على المستهلكين ويعتبر من أكثر القطاعات انغلاقاً إذا ما قورن ببقية دول العالم. ومن الهام أن تنظر الدول العربية بعين الاعتبار لتعزيز خطط التعاون العربي في مجال خدمات التوزيع واللوجستيات حيث يعد هذا القطاع أحد القطاعات الهامة لتعزيز التجارة البينية السلعية.

إلا أنه مع تشابه عامل اللغة ومع سماح قوانين بعض الدول العربية بتحرير هذا القطاع على المستوى الإقليمي العربي رغم تقييده دولياً فإن هناك فرصة لتعزيز التعاون بين الدول العربية لزيادة التجارة البينية والاعتماد على الخبرات العربية.

الجدول (6):
الميزة النسبية الظاهرة لبعض الدول العربية لتصدير الخدمات (2016)

	النقل	النقل البحري	السفر	التشييد والبناء	التأمين والمعاشات	الخدمات المالية	تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات	الخدمات المهنية واستشارات الإدارة	الخدمات الثقافية والترفيهية
الأردن	1.21		2.78	0.6		0.18	0.06		1.01
الإمارات	2.25	-	1.21	2.12	-	-	0.93	-	-
البحرين	0.09		1.4		17.36	0.08	0.54		
تونس	1.77	0.71	1.61	5.41	0.77	0.22	1.04	-	0.32
الجزائر	1.22	1.54	0.26	3.53	1.09	1.01	0.61	0.05	0.16
السعودية	1.51	-	2.69	0	0.52	0.38	0.16	-	-
السودان	0.99	-	2.71	0.36	-	0.09	0.07	-	0.03
العراق	0.63	1.23	2.13	2.47	0.32	0.02	0.27	0.87	0.33
عمان	2.07	2.31	1.92		0.43	-	0.29	-	-
قطر	2.98	-	1.49	-	1.39	-	0.43	-	2.6
الكويت	1.41	1.69	0.48		2.75	0.45	5.11	0.08	
لبنان	0.44	0.31	1.9	1.07	0.57	1.79	0.43	0.87	2.9
ليبيا	2.2	0	0	0	16.19	0	1.98	-	0
مصر	3.51	2.65	0.79	1.84	0.67	0.15	0.66	0.39	1.44
المغرب	1	0.89	1.79	2	0.26	0.04	0.97	0.24	0.47

إذا تعدت القيمة الواحد الصحيح فهذا دليل على وجود ميزة نسبية ظاهرية. المصدر: تم حساب الميزة النسبية وفقاً للإحصاءات المتوفرة في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

خامساً: فرص الاستفادة من الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على التجارة السلعية

إن اتفاقات التجارة الإقليمية أداة هامة للدفع قدماً ببرامج التكامل الاقتصادي بصورة أكثر عمقاً، وسوف يتيح وجود اتفاق عربي لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية الفرصة لتواجد منصة دائمة للدول العربية لمناقشة سبل التعاون العربي لتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في الخدمات ورفع معدلات التجارة البينية العربية، والعمل على تطوير طبيعة الأنشطة الخدمية والارتفاع بالقيمة المضافة لتلك الخدمات مما يسمح للدول العربية بمواكبة عمق واتساع التطور الغير مسبوق في هذا القطاع عالمياً.

إن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تعمل على زيادة درجة الانفتاح وإعطاء الحق في نفاذ الدول الأعضاء إلى أسواق الدول الأخرى والتصدي للحوجز التي تعترض تجارة الخدمات بين الدول العربية، ومن خلال اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات التي ستعنى بمناقشة كافة الموضوعات ذات الصلة بالتجارة في الخدمات بين الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية والعمل على إزالة تلك الحواجز بالإضافة إلى كونها ستكون منصة المفاوضات المستقبلية للتوصل إلى تحرير أعمق للتجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء، التي يمكن توسيع مجالاتها في المفاوضات المستقبلية لتحقيق مستوى أعلى من التحرير بين الدول العربية، وعلى الجانب الآخر فإن استيراد الخدمات (وتدوينها في قائمة التزامات الدولة العضو) من شأنه أن يفتح المجال للحصول على بعض الخدمات كالخدمات المالية وخدمات النقل والتوزيع وخدمات الاتصالات والتي من شأنها أن تعزز القدرات الوطنية في مجالات الزراعة والصناعة.

بالإضافة إلى أن الشروط الموضوعية في قوائم الالتزامات الوطنية يمكن أن تحدد شكل التواجد الأجنبي (مشروع مشترك، أو أجنبي، وتحديد نسبة المساهمة الوطنية وشروط نقل التكنولوجيا وتوظيف الأجانب) وهو الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرصة لاختيار الأسلوب المناسب وفقاً لاحتياجات كل دولة وخططها لتعزيز نمو القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى أن هناك مجالاً كبيراً في اتفاقية الخدمات لتحديد درجة المعاملة الوطنية بما يسمح بحماية وتشجيع الخدمات الوطنية بدرجة أكبر من الأجنبية، وذلك بتدوين تلك المعاملة في الخانة الخاصة بذلك في جداول الالتزامات، كما يتيح اتفاق الخدمات للدول الأعضاء التواصل مع نقاط الاتصال بالدول الأخرى، والتي توفر معلومات عن النواحي التجارية والفنية للخدمات بما في ذلك التشريعات الوطنية، ومن شأن تواجده تلك النقاط للاطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات، وأيضاً تسهيل النفاذ إلى الأسواق في تلك القطاعات.

ووفقاً لبنود الاتفاقية فيما يخص مبدأ التزام الشفافية (من الالتزامات العامة) والتي من شأنها التعرف على القواعد المنظمة للتجارة في الخدمات بصفة عامة كمظلة للتجارة العالمية وخاصة للدول غير المنضمة الي منظمة التجارة العالمية، كما يتيح الاطلاع على الإخطارات التي تقدمها الدول الأعضاء إجراء التحديث المستمر للقواعد المحلية وفقاً للتطورات العالمية.

كالاحتكارات أو القيود على التواجد التجاري للشركات الأجنبية والقيود على شراء العقارات للأجانب، والقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من المتخصصين.

وتشكل القيود التي تفرض على تجارة الخدمات تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ليس فقط لقطاع الخدمات، بل أيضاً لقطاع إنتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج. ولقد أصبحت الاستفادة من شبكات الاتصالات والنقل المتطورة ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع إلى الأسواق العالمية، ومن أهم المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات على المستوى العربي ما يلي:

يعتبر تعدد الجهات المسؤولة عن القطاعات الخدمية أحد أهم المعوقات الرئيسية التي تواجهها حكومات الدول العربية، خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة والجهات الموردة ومستهلك الخدمة، كما أن هناك بعض القطاعات الخدمية التي تتعدد الجهات المنظمة لها من حيث وزارات واتحادات وجمعيات، فيما تفتقر بعض القطاعات الخدمية الأخرى وجود جهة منظمة لها مثل بعض القطاعات الفرعية لخدمات الأعمال. وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة الجهات ذات الصلة بالقطاعات الخدمية مع التواصل الدائم مع كافة أصحاب المصلحة للتوصل إلى رؤية واضحة ووضع استراتيجية متكاملة لتنمية وتطوير القطاعات الخدمية وتحديد ومستوى تحرير القطاعات الخدمية الذي سيدعم أهداف السياسة الوطنية.

وقد تقدمت أغلب الدول العربية ضمن جداول التزاماتها في إطار الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات بالتزامات لتحرير قطاعات الخدمات المالية والاتصالات والتشييد والبناء والنقل والسياحة، كما أن التزامات بعض الدول مثل الجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والجمهورية اليمنية تشمل تحرير أوسع للقطاعات الخدمية لتشمل بعض القطاعات الأخرى مثل خدمات الأعمال والمهنية وخدمات التعليم والصحة والبيئة والتوزيع والترفيه. ومن المتوقع خلال جولات المفاوضات القادمة التوصل إلى تحرير أعمق للتجارة في الخدمات فيما بين الدول العربية من حيث التزام الدول بكافة القطاعات الخدمية وكذا من خلال إزالة كافة القيود على النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية التي مازالت الدول تحتفظ بها ضمن جدول التزاماتها.

لكي يتسنى الاستفادة القصوى من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لابد للدول العربية الاعضاء في الاتفاقية الترويج وزيادة وعي القطاع الخاص بالاتفاقية وخلق منصات للتواصل مع كل الجهات المستفيدة لتشجيع الدخول في مجالات جديدة للاستثمار في القطاعات غير التقليدية خاصة تلك الداعمة لسلاسل القيمة مثل خدمات الاستشارات والخدمات المالية والتعبئة والبحث والتطوير، إضافة إلى بحث سبل التوسع في الاستثمارات البينية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات خاصة لما لهذا القطاع من القدرة على امتصاص الأزمات ودعم باقي القطاعات.

سادساً: التحديات التي تواجه التجارة في الخدمات بين الدول العربية

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع حيث أنها تنتقل إما كجزء من السلع التي يتم تبادلها تجارياً، أو عن طريق انتقال المعلومات أو انتقال الأموال أو انتقال الأفراد. بالتالي فإن الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات لا تأخذ شكل التعرفة الجمركية على الواردات كتلك التي تطبق على تجارة السلع والتي يمكن تقييمها كمياً وكيفياً، بل إن القيود التي تعترض تجارة الخدمات تشمل القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق

عدم توافر الإحصاءات الخاصة بتجارة الخدمات وقطاعاتها واتجاهاتها الجغرافية والإحصاءات الخاصة بطرق توريد الخدمة بالنسبة لكل قطاع تعد أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه الدول في تحديد الأثر الفعلي لتحرير القطاعات الخدمية، كما أنه يمثل عائقاً أمام الدول في التعرف على الأسواق العالمية ذات الأهمية النسبية لها والطلبات التي يمكن أن تتقدم بها لفتح الأسواق الخارجية أمام مقدمي الخدمة المحليين. فبالنظر إلى أهمية الخدمة المحلية من الضروري إنشاء قاعدة بيانات كمية ونوعية لصناعات الخدمات في العالم العربي.

القيود المفروضة للحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح العمل مازالت تمثل عائقاً هاماً أمام انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولا سيما تنعكس سلباً على الاستفادة الكاملة من التزامات التحرير، فالوضع الحالي لا يخدم طموحات الانتقال اليسير للعمالة فيما بين الدول العربية لكنه يتيح الفرصة للتفاوض لإنشاء اتفاقيات تكامل أسواق العمل والتفاوض حول فكرة اعتماد تأشيرة لانتقال العمالة بإجراءات ميسرة تسهل من حركة انتقال رجال الأعمال والخبرات فيما بين الدول العربية.

تباين مستويات الوعي بأهمية قطاع الخدمات في بعض الدول رغم تأثيره على الاقتصاد ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمار، فمازالت بعض الدول تركز على القطاع السلعي، ولا بد من تغيير في السياسات التجارية وزيادة التوعية بأهمية قطاع الخدمات كقطاع انتاجي يساهم في نمو الاقتصاد الوطني ويؤثر على كفاءة الاقتصاد ككل.

الحاجة إلى دخول في جولات جديدة من التفاوض للوصول إلى مستوى أعلى من التحرير، وذلك وفقاً لبنود اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية بما يحقق المكاسب المرجوة من عملية التحرير.

استحدثت أغلب الدول المتقدمة نموذجاً لاتحاد الصناعات الخدمية Services Coalition والذي يضم ممثلي القطاع الخاص لكافة القطاعات الخدمية ويعد شريك رئيس في عملية اتخاذ القرارات بالدولة. فإنه من المهم إدماج القطاع الخاص في صنع السياسة الوطنية خاصة فيما يتعلق بوضع التشريعات والتنظيمات الملائمة للسوق وكذا في عملية التفاوض على المستوى الدولي والإقليمي لتحرير القطاعات الخدمية. ومع الأخذ في الاعتبار أن القطاع الخاص هو المتأثر الرئيسي بعملية التحرير ومن ثم فهو الأقدر على تحديد احتياجات السوق المحلية من تكنولوجيا ومعرفة وعوامل إنتاج لذا لا بد أن يصبح طرفاً أساسياً في عملية صنع القرار.

التفاوت بين الدول العربية من حيث درجة الانفتاح ومدى تطور وتقدم القطاعات الخدمية لديها، لذا يجب الأخذ في الاعتبار ضرورة تطبيق عدد من السياسات والإجراءات اللازمة لمواكبة تحرير تجارة الخدمات، منها مراجعة التشريعات كخطوة لجعل القواعد والقوانين أكثر فاعلية وحذف القواعد غير الضرورية والمعيقة لحركة التجارة. بالإضافة إلى أهمية الدخول في اتفاقيات للاعتراف المتبادل والتوافق مع المعايير الدولية، وخلق شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية لتسهيل تبادل البيانات ولوضع معايير لتقييم الأداء لرفع مستوى التحرير الفعلي وتسهيل تقارب القطاعات الخدمية وتحفيز التجارة العربية البينية، فعلى الدول العربية تبني مشروعات للقيام بمراجعات قانونية تهدف إلى تحديد درجة التحول الموجودة في قوانين ولوائح قطاعات الخدمات في الدول العربية. واقتراح إجراءات للتقريب والتنسيق بين القوانين والتشريعات. وتتيح اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية مجالاً للتعاون بين الدول العربية في مجالات القواعد والتشريعات المحلية بهدف تبسيط الإجراءات المتعلقة بمتطلبات وإجراءات الحصول على تراخيص ومتطلبات وإجراءات الاعتراف بالمؤهلات وكذلك فيما يتعلق بالمواصفات الفنية.

سابعاً: الآثار الإيجابية للتعاون العربي في التجارة في الخدمات

بعض الخدمات التي يكون تنظيمها تشريعياً أفضل من الناحية الاقتصادية إذا ما تم التعامل معها على المستوى الإقليمي (مثل خدمات الاتصالات والمرافق العامة) وذلك لأن هذه الخدمات يتم توريدها بشكل أفضل على نطاقات أكبر من الحدود الوطنية للتمتع بوفورات النطاق (economies of scale).

وهنا فإن التعاون في تنظيم هذه الخدمات على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي يصبح من المفيد اقتصادياً وتشريعياً، وهو الهدف المرجو من الاتفاقية.

تعتبر بعض الدول العربية من الدول (المصدرة) للعمالة والخدمات المهنية، والبعض الآخر من الدول (المستوردة) لهذا القطاع ذو أهمية (حركة الأشخاص الطبيعيين)، ويتيح اتفاق الخدمات لهاتين المجموعتين من الدول العربية تلبية احتياجاتها التصديرية أو الاستيرادية وفقاً للشروط والقواعد المنظمة والموضحة بجداول الالتزامات. وكذا هو الحال فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية التي تتمتع بوفرة في هذا العامل الهام من عوامل الإنتاج وتلك التي تتبنى سياسات تشجيع جذب الاستثمارات العربية.

كما أن تواجد قطاع خدمي قوى داخل الدول العربية قد يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة نظراً لأهمية البنية التحتية اللازمة للاستثمار والمتوفرة من خلال قطاع الخدمات المالية والاتصالات والمهنية والإنشاءات والنقل كما يشجع تحرير الخدمات حكومات الدول العربية على تنظيم السوق وتفعيل القوانين وهو الأمر الضروري للمستثمرين الأجانب.

إن تحرير التجارة في الخدمات بشكل عام وعلى المستوى الإقليمي بشكل خاص أثبت مزاياه العديدة خاصة إذا ما قورن الأمر بتحرير التجارة السلعية التي تترتب عليها خسارة في الحصيلة الجمركية ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فتجارة الخدمات تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد ككل إذا ما اقترن التحرير بالضوابط اللازمة لضمان المنافسة.

وإذا تم التركيز على الواردات الخدمية نجد أن الواردات الخدمية وخاصة تلك المرتبطة بأسلوب التوريد من خلال (التواجد التجاري - وهو أكثر أشكال التوريد المستخدمة) تساهم في تحسين ميزان المدفوعات للدول المستوردة. بل وتساهم في زيادة حصيلة النقد الأجنبي وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية وتحسين تنافسية السلع والخدمات التي تدخل في إنتاجها هذه الخدمات وخاصة أن الخدمات أصبحت تمثل ما يقرب من 10-30 في المائة من تكلفة إنتاج السلع وقد وصل نصيب القيمة المضافة للخدمات في محتويات صادرات السيارات العالمية إلى 40 في المائة عام 2011⁽⁶⁾. وإذا ما تم مقارنة تحرير تجارة الخدمات على المستويين متعدد الأطراف والإقليمي نجد أنه الفروق قليلة ولا يتولد عنها آثار خسائر تتعلق بتأثير تحويل التجارة (trade diversion) كما هو الحال في التجارة السلعية وهي العامل المؤثر سلباً على الرفاهة الاقتصادية.

وفي ظل وجود اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، تمنح الدول الأعضاء الاتفاقية مزايا إضافية للدخول إلى الأسواق العربية ومنحها المعاملة الوطنية وأية تعهدات إضافية مدرجة في جداول التزامات الدول، نتيج للدول الاعضاء الانفتاح على بعضها البعض، وقد ذكر في دراسة⁽⁷⁾ (Mattoo et. al, 2010) (أن الدول العربية تمتاز بعدم تماثلية الكثير من الصادرات الخدمية وهو ما يؤهلها للتكامل فيما بينها ويقلل من حدة المنافسة الإقليمية ويساعد على نمو التجارة فيما بينهم، كما أن الإطار التشريعي الملائم لتنظيم تجارة الخدمات قد يكون من الأفضل أن يتم وضعه على المستوى الإقليمي وليس الوطني وذلك لطبيعة

⁶⁾ World Trade Statistical Review, (2018).

⁷⁾ Aaditya Mattoo, Pierre Sauvé and Nirudh Shingal (2010). "Trade in Services in the Mashreq+ Sub-Region" World Bank unpublished mimeo.

تتفاوض الدول العربية حالياً على الاتحاد الجمركي العربي والذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي، ولن تنجح مجهودات تعزيز التجارة العربية البينية السلعية دون المضي جنباً إلى جنب في تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية العربية في الخدمات. خاصةً في ظل التأثير المباشر للخدمات على قطاعي الزراعة والصناعة، وعلى سبيل المثال فإن تطوير خدمات النقل بأشكاله المختلفة (بري - بحري - جوي) من شأنه القضاء على مشاكل التصدير بين الدول. كما أن للخدمات دور بارز في المساهمة في سلاسل القيمة العالمية.

وتشير البيانات إلى أن الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية التي لديها مستويات تحرير والتزامات أعلى في اتفاقية الجاتس والعروض المقدمة في جولة الدوحة للمفاوضات هي أكثر الدول التي تساهم في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي فمن الهام أن تركز الدول العربية على تحرير أعمق للتجارة في الخدمات فيما بينها لزيادة التكامل الإقليمي ورفع قدرات قطاع الخدمات العربي ليصبح قادراً بصورة أكبر على المساهمة في سلاسل القيمة العالمية.